ضمانات العدالة في التحكيم الإلكتروني:
التحديات والحلول

فهد محسن راشد سعد سعيد
طالب باحث بسلك الدكتوراه
دولة الامارات العربية المتحدة، جامعة محمد الخامس، الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي
تحت إشراف الدكتور محمد محبوبي
أستاذ التعليم العالي

المقدمة

يحتل التحكيم حاليا مكانة مهمة وبارزة في مجال التجارة الدولية، حيث تكاد لا تخلو أي من عقودها من شرط يقضي باللجوء إلى التحكيم لحل النزاعات التي قد تنشأ بين أطرافها بشأن تفسير أو تنفيذ هذا العقد، ويعزى ذلك أساسا إلى المزايا التي يتمتع بها مقارنة بالقضاء العادي، خصوصا من حيث سرعة البت في القضايا وسريتها، ناهيك عن حرية الأطراف القائمة على مبدأ سلطان الإرادة في اختيار الأشخاص الذين يتولون مهمة التحكيم، واختيار القانون الواجب التطبيق على الإجراءات وموضوع النزاع، فكل هذه الأمور تجعل الأطراف على ثقة بأن نزاعهم سيتم حله بشكل عادل وقانوني، مما يجعل تنفيذ حكم التحكيم غالبا يتم طوعا.

و لقد لعب الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت في مجال المعاملات القانونية عموما، وفي مجال المعاملات التجارية على وجه الخصوص، دورا كبيرا في ظهور التحكيم الإلكتروني، الذي شهد إقبالا واسعا في الآونة الأخيرة باعتباره الأكثر ملاءمة لمعطيات التطور التكنولوجي، لا سيما في منازعات عقود التجارة الدولية، ومن المؤكد أن الثورة التكنولوجية وما أفرزته من وسائل اتصال حديثة، واستبدال المجتمع التقليدي بمجتمع افتراضي آخر، قد أدت إلى بروز دور التحكيم الإلكتروني كصورة عصرية من التحكيم التقليدي، فإذا كانت البيئة التقليدية التي تبرم فيها عقود التجارة الدولية، بما تتطلبه من الحضور المادي للأطراف، قد أفرزت التحكيم بصيغته التقليدية، فإن البيئة الإلكترونية التي تبرم فيها عقود التجارة الدولية اليوم، قد أنتجت التحكيم الإلكتروني.

كما ساهم التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توسيع هذه المعاملات وتفعيل هذا التبادل، حيث ألقى هذا التقدم بظلاله على النشاط التجاري الدولي بشكل أدى إلى خلق أنشطة تجارية عالمية تدار وتنفذ دون الحاجة إلى وجود فعلي للأطراف، مما جعل العالم قرية صغيرة ترتبط أطرافها ببعضها البعض بشكل افتراضي، وقد أدى ظهور الإنترنت إلى تسهيل جميع المعاملات دون الحاجة إلى تنقل أو انتظار، حيث أصبح التسوق يتم عبر المواقع الإلكترونية على شكل أسواق افتراضية يبرم فيها التجار عقودهم من خلال هذه الوسائط، ويقومون بتنفيذها عبر تعاملات عن بعد، سهلها ظهور النقود الرقمية، وبطاقات الائتمان الذكية، والشيكات الإلكترونية، وقد أفرز هذا الواقع نماذج تعاقدية جديدة لم يتسع لها الإطار القانوني التقليدي للعقود المنظم في نظرية الالتزامات المدنية العامة، مما اضطر التشريعات، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، إلى تحديث نصوص قوانينها أو سن نصوص جديدة تتماشى مع هذا الشكل المستحدث من التعاقد، على الأقل من حيث التأسيس القانوني والإثبات والتنفيذ.

ورغم ما يتيحه التحكيم الإلكتروني من سرعة ومرونة في تسوية المنازعات، إلا أن طبيعته الرقمية تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى احترامه لضمانات العدالة، مثل حق الدفاع، وعلنية الجلسات، والمساواة بين الأطراف، مما يثير تحديات قانونية وتقنية وأخلاقية تستوجب البحث عن حلول تضمن توازنا بين الفعالية ومبادئ العدالة، فإلى أي مدى يحقق التحكيم الإلكتروني هذه الضمانات؟ وما أبرز التحديات التي تواجهه؟ وما السبل الكفيلة بتعزيز عدالة هذا النمط من التحكيم؟

ويتناسل عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة من قبيل:

- ✓ ما هو مفهوم العدالة في التحكيم التقليدي والإلكتروني؟
- ✓ ما هو الأساس القانوني لضمانات التحكيم الإلكتروني؟
- ✓ ماهي التحديات القانونية والتقنية أمام ضمانات العدالة؟
- ✓ ماهي الحلول الممكنة لتعزيز العدالة في التحكيم الإلكتروني؟
- ✓ وسوف أتناول الإجابة عن الإشكالية المركزية ومختلف الأسئلة المرتبطة بها، انطلاقا من المحورين الآتيين:

المحور الأول: الإطار النظري لضمانات العدالة في التحكيم الإلكتروني

المحور الثاني: التحديات العملية والحلول المقترحة لتحقيق العدالة في التحكيم الإلكتروني

المحور الأول: الإطار النظري لضمانات العدالة في التحكيم الإلكتروني

أصبح التحكيم وسيلة فعالة لتسوية المنازعات خارج إطار القضاء الرسمي، ويعد تحقيق العدالة بين الأطراف أحد أهم مرتكزاته، ففي التحكيم التقليدي، تتجسد العدالة من خلال مجموعة من المبادئ الإجرائية مثل المساواة في فرص الدفاع، وعلانية الإجراءات، وحياد هيئة التحكيم، ما يجعل من هذه الضمانات عناصر جوهرية لشرعية العملية التحكيمية.

ويشكل التحكيم الإلكتروني امتدادا طبيعيا لمسار العدالة البديلة في ظل التحول الرقمي، غير أن هذا الامتداد يثير تساؤلات نظرية حول مدى تحقق مبادئ العدالة في بيئة غير تقليدية، تعتمد على الوسائل التقنية في إدارة وتسوية النزاعات، ويأتي هذا الإطار النظري لبحث أسس العدالة الإجرائية والضمانات المرتبطة بها في سياق التحكيم الرقمي.

ومن أجل الإحاطة ب" **الإطار النظري لضمانات العدالة في التحكيم الإلكتروني**" يتعين التطرق إلى مفهوم العدالة في التحكيم التقليدي والإلكتروني **الفقرة الأولى**، ثم نتحدث عن الأساس القانوني لضمانات التحكيم الإلكتروني **الفقرة الثانية**.

الفقرة الأولى: مفهوم العدالة في التحكيم التقليدي والإلكتروني

ومع تطور التكنولوجيا وانتقال التحكيم إلى الفضاء الرقمي، برز مفهوم جديد للعدالة يستلزم إعادة النظر في مدى كفاية الضمانات التقليدية ضمن بيئة إلكترونية، فعدالة التحكيم الإلكتروني لم تعد ترتبط فقط بشروط قانونية، بل أصبحت رهنا بمحددات تقنية وأمنية تؤثر بشكل مباشر على مبدأ الشفافية وحق الدفاع وموثوقية الإثباتات الرقمية، لذا فإن مفهوم العدالة في السياق الإلكتروني يتطلب توازنا دقيقا بين المحافظة على المبادئ الأصلية من جهة، والتكيف مع المتطلبات الرقمية المتغيرة من جهة أخرى.

وسوف نتعرض ل مفهوم العدالة في التحكيم التقليدي والإلكتروني كمايلي:

أولا: ضمانات العدالة في التحكيم التقليدي

يرتكز التحكيم التقليدي على مجموعة من المبادئ الإجرائية المستقرة، كالمساواة بين الأطراف، وحق الدفاع، وعلنية الإجراءات، مما يوفر بيئة قانونية تضمن حدا مقبولا من العدالة خارج إطار القضاء الرسمي.

1: مبدأ المساواة بين الأطراف

من أبرز ضمانات العدالة في التحكيم التقليدي في الإمارات هو مبدأ المساواة بين أطراف النزاع، إذ تنص المادة (27) من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم على أن "تعطى لكل من طرفي التحكيم فرصة كاملة ومتكافئة لعرض أقواله ودفوعه"، هذا المبدأ يعكس جوهر العدالة، ويمنع تحيز الهيئة التحكيمية لأي من الطرفين، ويؤكد ضرورة منح كل طرف الفرصة نفسها في تقديم المستندات، والرد على دفوع الطرف الآخر، واستدعاء الشهود، ويعد هذا المبدأ بمثابة ترجمة عملية للمساواة الإجرائية في خصومة التحكيم[1].

2: حق الدفاع والعلانية الإجرائية

تتجلى العدالة في التحكيم التقليدي من خلال ضمان حق الدفاع وعلانية الإجراءات أمام هيئة التحكيم، وعلى الرغم من أن الجلسات تكون مغلقة بطبيعتها في التحكيم، فإن العلانية هنا تعني تمكين كل طرف من معرفة كل ما يجري في الإجراءات وتمكينه من الرد عليه، وقد نصت المادة (25) من قانون التحكيم الإماراتي على ضرورة إبلاغ الأطراف بكافة الإجراءات وحقهم في تقديم المذكرات والمستندات خلال المدد المحددة[2]، الإماراتي أن أي انتقاص من هذا الحق قد يؤدي إلى بطلان الحكم التحكيمي[3].

3: الحياد والاستقلالية في تشكيل هيئة التحكيم

ترتبط العدالة في التحكيم التقليدي ارتباطا مباشرا باستقلالية وحياد المحكمين، فالمادة (10) من قانون التحكيم الإماراتي تؤكد على ضرورة أن يكون المحكم مستقلا ومحايدا، وأن يفصح عن أي ظروف قد تثير شكوكا بشأن حياده، وهذا الإفصاح شرط جوهري لضمان نزاهة الإجراءات وعدم التأثير على قرارات الهيئة التحكيمية، [4]كما أن للطرف المتضرر حق طلب رد المحكم وفقا للمادة (13)، هذه النصوص تجسد ضمانة جوهرية من ضمانات العدالة وتحمي أحد أهم أركانها: النزاهة والموضوعية[5].

ثانيا: انعكاس التحول الرقمي على مفهوم العدالة في التحكيم

أدى التحول الرقمي إلى إعادة تشكيل مفهوم العدالة في التحكيم، حيث أصبح من الضروري مواءمة الضمانات التقليدية مع بيئة إلكترونية تعتمد على الخوارزميات والمنصات الرقمية لإدارة وتسوية النزاعات.

وسوف نتناول انعكاس التحول الرقمي على مفهوم العدالة في التحكيم في ما يلي:

1: تعزيز الوصول إلى العدالة عبر الأدوات الرقمية

أسهم التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى التحكيم ورفع كفاءة الإجراءات، مما انعكس إيجابا على تحقيق العدالة، فبفضل استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية (مثل البريد الإلكتروني، وغرف الاجتماعات الافتراضية)، بات بإمكان الأطراف من مختلف الدول

المشاركة بفعالية في الجلسات دون أعباء السفر، وهو ما يدعم مبدأ التكافؤ والسرعة، وقد اعتمدت مراكز التحكيم في الإمارات، مثل مركز دبي للتحكيم الدولي **DIAC**، نماذج إلكترونية لتسجيل النزاعات وتبادل المذكرات إلكترونيا، بما يتماشى مع رؤية الإمارات للتحول الرقمي في العدالة[6].

2: تحديات العدالة الإجرائية في التحكيم الإلكتروني

رغم المزايا، إلا أن التحكيم الإلكتروني يطرح تحديات أمام تحقيق العدالة، أبرزها عدم تكافؤ الفرص الرقمية بين الأطراف، لا سيما إذا كان أحدهم لا يملك الوسائل أو المعرفة التقنية الكافية، كما أن انقطاع الاتصال أو ضعف الشبكات قد يخل بمبدأ المساواة وحق الدفاع،

وقد أشارت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية في الإمارات إلى ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية كشرط لضمان عدالة رقمية فعالة، لذلك، يبقى على المشرع التحكيمي مراعاة الفروقات التقنية عند تنظيم إجراءات التحكيم الإلكتروني[7].

3: أمن البيانات وسرية الإجراءات كشرط لتحقيق العدالة

في التحكيم الإلكتروني، يعد تأمين البيانات وسرية المراسلات من أبرز عناصر العدالة، لما له من دور في حماية حقوق الأطراف وضمان خصوصية النزاع، وقد أشار قانون الجرائم الإلكترونية الإماراتي[8] إلى عقوبات مشددة على اختراق البيانات والمعلومات السرية، ويتطلب تحقيق العدالة في هذا السياق اعتماد منصات رقمية مؤمنة ومعتمدة من مراكز التحكيم، واستخدام التوقيع الرقمي والبروتوكولات المشفرة، وهذا يعكس أن العدالة اليوم لم تعد مفهوما مجردا، بل ترتبط بتكنولوجيا الحماية والمصداقية الرقمية[9].

الفقرة الثانية: الأساس القانوني لضمانات التحكيم الإلكتروني

يقوم ضمان التحكيم الإلكتروني على مجموعة من الأطر القانونية الوطنية والدولية، إلى جانب المبادئ العامة للقانون، التي تحكم الإجراءات العادلة، وتسهم في تنظيم العملية التحكيمية ضمن بيئة إلكترونية مؤمنة.

وسوف نتناول الأساس القانوني لضمانات التحكيم الإلكتروني في ما يلي:

أولا: الإطار القانوني الوطني والدولي للتحكيم الإلكتروني

من أجل الإحاطة بالإطار القانوني الوطني والدولي للتحكيم الإلكتروني يتعين الوقوف على الاعتراف القانوني الوطني بالتحكيم الإلكتروني أولا ثم الكلام عن التشريعات المكملة ذات الصلة بالتحكيم الرقمي ثانيا لنختم بالحديث عن الأساس الدولي في دعم التحكيم الإلكتروني ثالثا.

1: الاعتراف القانوني الوطني بالتحكيم الإلكتروني

يعد القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم في دولة الإمارات هو المرجعية الأساسية التي تنظم كافة أنواع التحكيم، بما في ذلك التحكيم الإلكتروني، رغم أنه لم يفرده بتعريف خاص، إلا أن نصوص هذا القانون مرنة، وتسمح بتطبيق التحكيم عن بعد، حيث نصت المادة (25) على جواز تقديم المذكرات والمستندات عبر الوسائل الإلكترونية، كما أتاحت المادة (28) عقد جلسات الاستماع باستخدام تقنيات الاتصال عن بعد، شرط موافقة الأطراف، وتعد هذه النصوص أساسا قانونيا مرنا لاحتضان التحكيم الرقمي ضمن المنظومة الوطنية[10].

2: التشريعات المكملة ذات الصلة بالتحكيم الرقمي

بالإضافة إلى قانون التحكيم، فإن القوانين المكملة في الإمارات، مثل قانون المعاملات الإلكترونية [11]، تلعب دورا محوريا في تعزيز مشروعية التحكيم الإلكتروني، فقد نص هذا القانون على حجية التوقيع الإلكتروني والرسائل الإلكترونية في الإثبات، وهو ما يوفر غطاء

قانونيا للوثائق والمراسلات المتبادلة في التحكيم الرقمي، كما أن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 34 لسنة 2021 يوفر حماية قانونية للبيانات المتداولة، مما يدعم مصداقية الإجراءات الرقمية[12].

3: الأساس الدولي في دعم التحكيم الإلكتروني

اعتمدت دولة الإمارات في قانون التحكيم لسنة 2018 [13]على قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي[14] (2006)، وهو ما ينعكس في التزامها بالمبادئ الدولية الداعمة للتحكيم الإلكتروني، كما أن انضمام الإمارات إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن

الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية[15]، و يعزز الاعتراف الدولي بالأحكام الصادرة في إطار التحكيم الرقمي، وتشكل هذه الاتفاقيات والمراجع الدولية أساسا متينا لدعم التحكيم الإلكتروني داخل الإمارات وخارجها، وتضمن قابليته للتنفيذ عالميا.

ثانيا: موقع المبادئ القانونية العامة ضمن التحكيم الرقمي

من أجل الإحاطة بموقع المبادئ القانونية العامة ضمن التحكيم الرقمي يتعين الوقوف على مبدأ الموافقة المسبقة والإرادة الحرة أولا ثم الكلام عن مبدأ السرية في البيئة الرقمية ثانيا لنختم بالحديث عن مبدأ المساواة وضمان الحياد التكنولوجي ثالثا.

1: مبدأ الموافقة المسبقة والإرادة الحرة

من المبادئ الجوهرية التي تحكم التحكيم الرقمي، مبدأ الموافقة المسبقة والواعية من الأطراف على استخدام الوسائل الإلكترونية في جميع مراحل النزاع، بما في ذلك تقديم

الطلبات، حضور الجلسات، واستلام الأحكام، ويشترط في القانون الإماراتي أن تكون هذه الموافقة صريحة أو ضمنية، وألا يكون فيها ما يخالف النظام العام أو يضر بأحد الأطراف[16]، وتعتبر هذه الإرادة شرطا ضروريا لتفعيل الأدوات الرقمية وتحقيق العدالة التعاقدية، وقد أكد على ذلك القانون في المادة (7) من قانون التحكيم[17].

2: مبدأ السرية في البيئة الرقمية

تعد السرية من أهم المبادئ التي يجب صيانتها في التحكيم، لا سيما في بيئة رقمية عرضة للاختراق والتسريب، ويؤكد القانون الإماراتي، سواء من خلال قانون التحكيم [18]أو من خلال قانون حماية البيانات الشخصية الاتحادي رقم 45 لسنة 2021، على ضرورة الحفاظ على خصوصية البيانات والمراسلات المتبادلة في إطار التحكيم الإلكتروني[19]، وتشترط القوانين توفير إجراءات أمن سيبراني مناسبة، وضمان استخدام منصات مؤمنة لحماية سرية الجلسات، وهو ما يضمن احترام الخصوصية كعنصر أساسي من عناصر العدالة.

3: مبدأ المساواة وضمان الحياد التكنولوجي

في سياق التحكيم الإلكتروني، يعاد تأكيد مبدأ المساواة، لكن في بعده الرقمي. فكل طرف يجب أن تتاح له نفس الإمكانيات الرقمية، سواء من حيث الاطلاع على المستندات أو حضور الجلسات أو تقديم الدفوع، دون أن يعاني من تمييز تقني، وينبغي على هيئة التحكيم التأكد من أن كل طرف يستطيع استخدام المنصة الرقمية المستخدمة في التحكيم بكفاءة متساوية، وإلا تعرضت الإجراءات لخطر البطلان[20]، وقد نصت المادة (27) من قانون التحكيم على هذا المبدأ، مع ضرورة مواءمته للتحول الرقمي[21].

وهكذا فإن التأصيل النظري لعدالة التحكيم الإلكتروني يعد خطوة ضرورية لفهم طبيعة الضمانات وتحديد مدى قابليتها للتكيف مع البيئة الرقمية، الشيء الذي يتطلب منا الحديث في المحور الاتي عن التحديات العملية والحلول المقترحة لتحقيق العدالة في التحكيم الإلكتروني.

المحور الثاني: التحديات العملية والحلول المقترحة لتحقيق العدالة في التحكيم الإلكتروني

رغم ما يتيحه التحكيم الإلكتروني من مرونة وسرعة، إلا أنه يواجه تحديات عملية تتعلق بالضمانات القانونية والتقنية التي تحمي حقوق الأطراف. ويستلزم تجاوز هذه التحديات وضع حلول تنظيمية وتقنية تعزز الثقة في عدالة التحكيم الرقمي وفعاليته.

ومن أجل الإحاطة ب" **التحديات العملية والحلول المقترحة لتحقيق العدالة في التحكيم الإلكتروني** " يتعين التطرق إلى التحديات القانونية والتقنية أمام ضمانات العدالة **الفقرة الأولى**، ثم نتحدث عن الحلول الممكنة لتعزيز العدالة في التحكيم الإلكتروني **الفقرة الثانية**.

الفقرة الأولى: التحديات القانونية والتقنية أمام ضمانات العدالة

تواجه ضمانات العدالة في التحكيم الإلكتروني عقبات ناتجة عن هشاشة الأطر القانونية أحيانا، وصعوبات تقنية تتعلق بأمن المعلومات والتحقق من الهوية، مما يستدعي معالجة متعددة الأبعاد لضمان فاعلية وحيادية الإجراءات.

يتعين وسوف نتطرق التحديات القانونية والتقنية أمام ضمانات العدالة، فيما يلي:

أولا: التحديات القانونية المرتبطة بحقوق الأطراف وشفافية الإجراءات

من أجل الإحاطة التحديات القانونية المرتبطة بحقوق الأطراف وشفافية الإجراءات الوقوف على صعوبة ضمان المساواة في البيئة الرقمية أولا ثم الكلام عن ضعف الإطار القانوني الخاص بالتحكيم الإلكتروني ثانيا لنختم بالحديث عن غياب معايير الشفافية الرقمية في إدارة الإجراءات ثالثا.

1: صعوبة ضمان المساواة في البيئة الرقمية

تعد المساواة بين الأطراف أحد المبادئ الجوهرية لضمان العدالة، إلا أن تحقيقها في بيئة التحكيم الإلكتروني يواجه تحديات قانونية، أبرزها تفاوت الأطراف في الإمكانيات

التكنولوجية أو الخبرة الرقمية، إذ قد يؤدي ضعف أحد الأطراف في استخدام المنصات الرقمية إلى الحد من قدرته على تقديم دفوعه أو الرد على الخصم، مما يخل بمبدأ المساواة، ورغم أن المادة (27) من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم تنص على حق كل طرف في تقديم أقواله ودفوعه[22]، إلا أن تطبيق هذا الحق رقميا يظل مرهونا بالبنية التكنولوجية المتوفرة لكل طرف، وهو ما يحتاج إلى تدخل تشريعي دقيق[23].

2: ضعف الإطار القانوني الخاص بالتحكيم الإلكتروني

رغم تبني الإمارات لقانون مرن للتحكيم، إلا أن القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 لا يتضمن تنظيما مفصلا للتحكيم الإلكتروني، ما يفتح الباب أمام إشكالات تتعلق بتكييف الإجراءات الرقمية ومطابقتها لضمانات العدالة. فمثلا، لا توجد نصوص صريحة توضح شروط انعقاد الجلسات الإلكترونية، أو مدى حجية المحاضر الإلكترونية في حال الطعن بها، وهذا الغموض التشريعي قد يضعف موقف أحد الأطراف أمام القضاء عند طلب بطلان الحكم أو عدم تنفيذه، ما يجعل من الضروري إصدار لوائح تنظيمية مساندة تعالج هذه الثغرات[24].

3: غياب معايير الشفافية الرقمية في إدارة الإجراءات

من التحديات القانونية المهمة أيضا أن التحكيم الإلكتروني قد يفتقر إلى معايير واضحة للشفافية، مثل الإفصاح عن الأدلة الرقمية المستخدمة، أو توفير سجل كامل للجلسات الإلكترونية للطرفين. وقد نصت المادة (33) من قانون التحكيم الإماراتي على سرية

الإجراءات،[25] ولكن في السياق الرقمي، قد تؤدي هذه السرية إلى طمس بعض جوانب الشفافية، لا سيما إذا لم تكن هناك منصة رسمية معتمدة لضبط الإجراءات وتوثيقها رقميا، وغياب معايير الشفافية قد يؤثر سلبا في الثقة بعدالة التحكيم الإلكتروني[26].

ثانيا: التحديات التقنية المتعلقة بأمن المعلومات وهوية الأطراف

من أجل الإحاطة بالتحديات التقنية المتعلقة بأمن المعلومات وهوية الأطراف يتعين الوقوف على تهديدات الأمن السيبراني وسرية البيانات أولا، ثم الكلام عن صعوبة التحقق من هوية الأطراف والمشاركين ثانيا، لنختم بالحديث عن محدودية جاهزية البنية التحتية الرقمية لبعض مراكز التحكيم ثالثا.

1: تهديدات الأمن السيبراني وسرية البيانات

يعد الحفاظ على سرية البيانات والمراسلات من أهم ضمانات العدالة في التحكيم، لكن البيئة الرقمية تواجه تهديدات متزايدة تتعلق بالأمن السيبراني، فقد تؤدي هجمات القرصنة أو اختراق منصات التحكيم الإلكتروني إلى تسريب معلومات حساسة تمس جوهر النزاع أو استراتيجية أحد الأطراف، مما يهدد العدالة برمتها، وعلى الرغم من صدور القانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، إلا أن مسؤولية تأمين المنصات الرقمية ما زالت موزعة بين الأطراف ومراكز التحكيم، ما يتطلب معايير إلزامية واضحة للأمن المعلوماتي[27].

2: صعوبة التحقق من هوية الأطراف والمشاركين

من التحديات التقنية الجوهرية أيضا صعوبة التأكد من هوية الأطراف المشاركة في التحكيم الإلكتروني، لا سيما عند استخدام أنظمة تسجيل دخول مرنة أو مشاركة الروابط عبر البريد الإلكتروني، إذ قد يشارك شخص غير مخول في الجلسة أو ينتحل اسم أحد الأطراف، مما يطعن في صحة الإجراءات، وعلى الرغم من اعتماد الإمارات نظام الهوية الرقمية الموحدة **UAE PASS**، إلا أن تطبيقه في منصات التحكيم ما زال محدودا، وهو ما يفرض الحاجة إلى ربط أنظمة التحكيم بهذه الهوية الرقمية لتفادي الانتحال أو الاستخدام غير المشروع[28].

3: محدودية جاهزية البنية التحتية الرقمية لبعض مراكز التحكيم

تعتمد عدالة التحكيم الرقمي على جودة المنصة الرقمية المستخدمة في إدارة الجلسات وتبادل المستندات، لكن بعض مراكز التحكيم في الإمارات، لا سيما الناشئة منها، ما زالت تفتقر إلى منصات رقمية متكاملة وآمنة تتيح التسجيل المرئي للجلسات، وإدارة الأرشفة الإلكترونية، والتكامل مع الهوية الوطنية، ويؤدي هذا الضعف إلى خلل في توثيق الإجراءات، وربما يؤدي إلى الطعن ببطلان الحكم بسبب عيب تقني، وقد أوصى مركز دبي للتحكيم الدولي **DIAC** في نشرته الأخيرة لعام 2023 بضرورة الاستثمار في البنية الرقمية كشرط للامتثال لمتطلبات العدالة الحديثة[29].

الفقرة الثانية: الحلول الممكنة لتعزيز العدالة في التحكيم الإلكتروني

إن التحديات التي تعترض تحقيق العدالة في التحكيم الإلكتروني، سواء كانت قانونية أم تقنية، تفرض البحث عن حلول فعالة تضمن استمرارية هذا النمط في تسوية المنازعات بطريقة عادلة وموثوقة، وتبدأ هذه الحلول من الحاجة إلى تأطير تشريعي واضح ومتكامل

ينظم الإجراءات الإلكترونية، ويمتد ليشمل تطوير منصات رقمية آمنة، وآليات تحقق إلكترونية دقيقة، ونظم لأرشفة الجلسات وضمان سرية البيانات، كما أن دعم مراكز التحكيم بإجراءات معيارية خاصة بالبيئة الرقمية، وربطها بالهوية الرقمية الوطنية، من شأنه أن يعزز الموثوقية والعدالة الإجرائية، وعليه، فإن تعزيز العدالة في التحكيم الإلكتروني لا يقتصر على إصلاحات تشريعية، بل يتطلب مقاربة شاملة تراعي البيئة الرقمية وتستثمر في التكنولوجيا القانونية لضمان نزاهة الإجراءات وحقوق الأطراف كافة.

وسوف نفصل في الحلول الممكنة لتعزيز العدالة في التحكيم الإلكتروني، كما يلي:

أولا: المقترحات التشريعية والتنظيمية

من أجل الإحاطة بالمقترحات التشريعية والتنظيمية يتعين الوقوف على إصدار تشريع خاص بالتحكيم الإلكتروني أولا، ثم الكلام عن إلزام مراكز التحكيم بوضع سياسات رقمية معيارية ثانيا لنختم بالحديث عن اعتماد الاعتراف الرقمي بالأحكام التحكيمية ثالثا.

1: إصدار تشريع خاص بالتحكيم الإلكتروني

رغم مرونة القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم، إلا أن الحاجة تزداد لإصدار تشريع مستقل أو ملحق تنظيمي يعنى بالتحكيم الإلكتروني تحديدا[30]، وينبغي أن يحدد هذا التشريع القواعد الخاصة بعقد الجلسات الإلكترونية، طرق إثبات الهوية، حجية المستندات الرقمية، وإجراءات الاعتراض والطعن، ويمكن استلهام هذا النموذج من بعض التشريعات المقارنة، كالقانون البحريني النموذجي للتحكيم الإلكتروني لعام، وقد دعت غرفة تجارة وصناعة دبي إلى مبادرة تشريعية في هذا الإطار ضمن تقريرها حول مستقبل التحكيم في الدولة[31].

2: إلزام مراكز التحكيم بوضع سياسات رقمية معيارية

تفتقر العديد من مراكز التحكيم إلى لوائح تنظيمية رقمية مفصلة، لذا يوصى بإلزام هذه المراكز بإصدار أدلة إجرائية خاصة بالتحكيم الإلكتروني، تتضمن قواعد متعلقة بالخصوصية، الحضور الرقمي، إدارة المستندات، وتسجيل الجلسات، وقد بدأت مراكز **DIAC** ومركز أبوظبي للتحكيم باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، من خلال تطوير منصات رقمية وإصدار سياسات أولية، لكن هذه السياسات لا تزال غير موحدة وتحتاج إلى دعم تشريعي[32].

3: اعتماد الاعتراف الرقمي بالأحكام التحكيمية

لضمان العدالة وتحقيق فاعلية التحكيم الإلكتروني، يقترح تبني آلية قانونية للاعتراف الرقمي بالأحكام التحكيمية، بحيث يمكن تنفيذ الحكم عبر منظومة إلكترونية متكاملة مع وزارة العدل الإماراتية، ويمكن أن تتكامل هذه الآلية مع نظام **UAE PASS** للتحقق من صحة التوقيع الرقمي، ومع نظام المحاكم الاتحادية لتسهيل إجراءات الإيداع الإلكتروني، وهذا التكامل القانوني والمؤسساتي يعزز فعالية التحكيم الإلكتروني ويسرع الاعتراف بالأحكام[33].

ثانيا: الحلول التقنية والإجرائية الممكنة في المنصات الرقمية للتحكيم

من أجل الإحاطة التحديات القانونية المرتبطة بحقوق الأطراف وشفافية الإجراءات يتعين الوقوف على تطوير منصات مؤمنة للتحكيم الرقمي أولا، ثم الكلام عن اعتماد الهوية الرقمية الموحدة UAE PASSفي جلسات التحكيم ثانيا ، لنختم بالحديث عن أتمتة أرشفة الإجراءات والضمانات ثالثا.

1: تطوير منصات مؤمنة للتحكيم الرقمي

تعد البنية التحتية الرقمية من أساسيات نجاح التحكيم الإلكتروني، لذلك يجب الاستثمار في تطوير منصات رقمية مؤمنة تتضمن أدوات لإدارة النزاع بالكامل، بما في ذلك الجلسات المرئية، التوقيع الإلكتروني، التخزين السحابي الآمن، والتوثيق الزمني للمستندات، وقد بدأت بعض المراكز الإماراتية، مثل مركز الشارقة للتحكيم التجاري، في تجربة منصات مؤمنة وفق معايير **ISO**، لكن التعميم والتحديث لا يزالان مطلوبين على مستوى الدولة[34].

2: اعتماد الهوية الرقمية الموحدة UAE PASSفي جلسات التحكيم

لمعالجة مشكلات التحقق من الهوية، يقترح دمج استخدام الهوية الرقمية الإماراتية الرسمية **UAE PASS**في إجراءات التحكيم الإلكتروني. هذا يضمن تأكيد هوية المشاركين ويقلل من احتمالات الانتحال أو الدخول غير المصرح به للجلسات، وقد أثبت هذا النظام كفاءته في العديد من الخدمات القضائية والإدارية، ويمكن تفعيله بسهولة ضمن منصات مراكز التحكيم بالتعاون مع الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات[35].

3: أتمتة أرشفة الإجراءات والضمانات

من الحلول الإجرائية المهمة تعزيز خاصية الأرشفة المؤتمتة **Automated Archiving**لكافة مراحل التحكيم، بحيث تسجل جميع الجلسات، والمستندات، والتوقيعات، في قاعدة بيانات مؤمنة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة أو الطعن،و تضمن هذه الأداة الشفافية وتعزز من إمكانية مراجعة الإجراءات لاحقا، وقد أوصى بها تقرير مجلس الأمن السيبراني لدولة الإمارات ضمن توجهاته لحوكمة التعاملات الرقمية في القطاع القانوني[36].

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن ضمانات العدالة في التحكيم الإلكتروني تشكل ركيزة أساسية لشرعية وفعالية هذا النمط المستحدث من تسوية النزاعات، إلا أنها تواجه جملة من التحديات القانونية والتقنية تمس مبدأ المساواة وشفافية الإجراءات وحماية البيانات والتحقق من الهوية، وقد بينت الدراسة أن غياب إطار تشريعي خاص بالتحكيم الإلكتروني في الإمارات يضعف

من وضوح الضمانات ويفرز إشكالات عملية، ومع ذلك فإن الدولة تمتلك بنية تحتية رقمية واعدة، ونظما قانونية مرنة يمكن البناء عليها لتعزيز هذه الضمانات من خلال إصدار تنظيمات تشريعية داعمة، وتطوير منصات تحكيم رقمية مؤمنة ومتكاملة مع الهوية الرقمية الوطنية. ومن ثم، فإن مواجهة التحديات لا تكمن فقط في تطوير التكنولوجيا، بل في بناء منظومة قانونية رقمية متجانسة توازن بين السرعة والكفاءة من جهة، ومبادئ العدالة الإجرائية من جهة أخرى[1].

الهوامش

1قانون التحكيم الإماراتي، المادة 27

2 قانون التحكيم الإماراتي، المادة 25

3 د. عبد الله الشامسي، شرح قانون التحكيم الإماراتي، ص 183

4 قانون التحكيم الإماراتي، المواد 10

5 قانون التحكيم الإماراتي، المواد 13

6 دليل DIAC للتحكيم الإلكتروني، الإصدار 2023

7 تقرير هيئة تنظيم الاتصالات 2022 حول التحول الرقمي 8 –لقانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2021

9 القانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، المواد 2 و5 و[7

10 قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لسنة 2018، المواد 25 و28

11 القانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021

12 القانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية؛ القانون رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية

13 قانون التحكيم الإماراتي

14UNCITRAL Model Law, 2006

15 اتفاقية نيويورك 1958

16 عبد الله الشامسي، شرح قانون التحكيم الإماراتي، ص [91

17 قانون التحكيم الإماراتي، المادة 7

18 قانون التحكيم الإماراتي، المادة 33

19 القانون الاتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية

20 مركز دبي للتحكيم الدولي، سياسة التحكيم الإلكتروني، 2023

21 قانون التحكيم الإماراتي، المادة 27

22 قانون التحكيم الإماراتي، المادة 27؛

23 د. عبد الله الشامسي، شرح قانون التحكيم الإماراتي، ص 185

24 عبد الكريم الزبيدي، التحكيم الإلكتروني وتحدياته في التشريعات العربية، المجلة العربية للتحكيم، 2022، ص 77

25 قانون التحكيم الإماراتي، المادة 33

26 مركز دبي للتحكيم الدولي، سياسة إدارة الجلسات الإلكترونية، 2023

27 القانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية؛ تقرير الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، 2023

28 منصة PASS UAE الرسمية؛ تقرير مجلس الأمن السيبراني، 2022

29 مركز دبي للتحكيم الدولي، تقرير الأداء السنوي 2023

30 قانون التحكيم الإماراتي رقم 6 لسنة 2018

31 تقرير غرفة دبي للتحكيم، 2023

32 سياسة التحكيم الإلكترونيمركز دبي للتحكيم الدوليDIAC ، 2023

33 الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية، استراتيجية التحول الرقمي 2023؛ وزارة العدل – بوابة الخدمات القضائية 34مركز الشارقة للتحكيم التجاري، دليل الإجراءات الرقمية، 2023؛ هيئة دبي الرقمية

35 منصةPASS UAE ؛ الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية، تقرير 2023

36 مجلس الأمن السيبراني، توصيات التحول الرقمي في قطاع العدالة، 2023